

السورية... وقد نشبتك مع الأميركي

بالبلاد مجدداً، دون أن نعتمد على تحالفات قد يكون فيها شبهة احتلال أو شبهة تدخل. يتابع المهندس حديثه، مقدماً رؤية تناه عن إجابة متوقعة منه. «الأميركي صاحب مشروع قديم، وهو مشروع السيطرة على المنطقة». يعبر عن موقفه الشخصي، مؤكداً أنه موقف السواد الأعظم من العراقيين الراضين للوجود الأميركي. لكنه يعذر الدولة والحكومة لتحالفها مع واشنطن في الحرب على «داعش». يلزم نفسه - رغم عدم اقتناعه بالتحالف مع واشنطن - بضرورة احترام قرارات الدولة. فالحكومة مقتنعة بجدوى قوى «التحالف»، إلا أنه يتمسك بقناعته الشخصية «بأن ما يقوم به التحالف عموماً، والأميركي خصوصاً، ليس مجدداً وغير مفيد، وأن العراق في غنى عنه، ولا يحتاجهم في واقع الأمر». يستدل على ذلك من خلال «إنجازات الحشد التي حققت بإمكانات معقولة

وإمكانات الدولة»، مستشهداً بما «يقدمه طيران الجيش والقوة الجوية في هذه الصحراء الشاسعة التي نمشي بها (غربي نينوى)»، بوصفه «جهداً ممتازاً وكافياً». المهندس الذي يرفض دخول بلاده في أي «حلف» أحادي الجانب (على غرار «التحالف الدولي»)، يؤكد أن العراق اليوم في صلب «مشروع إقليمي» يتعاون من خلاله مع جيرانه في مكافحة الإرهاب. يوضح أن «الحكومتين السابقتين والحالية، قد اتخذتا قراراً بفتح المجال الجوي للطائرات الإيرانية والروسية لإسناد سوريا، رغم الضغوط الأميركية المستمرة بمنع بغداد من فتح خط جوي بين طهران ودمشق»، لافتاً إلى أن «أمننا القومي يتحقق بأمن سوريا، ولبنان، واليمن، وجميع دول المنطقة».

مواجهة مرتقبة مع الأميركي؟
ثلاثة أعوام على تأسيس «التحالف

الدولي»، والمهندس لا يرى «أي قيمة مضافة له في الحرب على داعش»، وهو أمرٌ ينسحب على الوجود الأميركي في العراق، الذي بلغ إزاء العشرين ألف جندي، بحسب معلومات «الأخبار». الحديث عن «عودة الأميركي» إلى العراق، من نافذة «الحرب على الإرهاب»، يرفضه المهندس، ف«نحن ضد الوجود الأجنبي مطلقاً، أكان وجوداً عسكرياً أم أمنياً (على شكل شركات أمنية)، ولا نعتقد بجدوى هذا الحضور أبداً».

ورغم التزامه القرارات الحكومية، إلا أنه يبدي عتياً مبطناً على الأحزاب والقوى السياسية التي وافقت على هذا الوجود. التزام القرار الحكومي لا يلزم المهندس و«الحشد» بالقبول والتمت إزاء ما يجري، بل يدفعهم إلى «المراقبة الدقيقة عسكرياً وأمنياً»، والتحذير من «ازدياد أعدادهم، التي باتت تستقدم بذريعة حماية مطار، أو حماية طريق، أو



جاهزون للتحقيق

يُتهم «الحشد» من قبل بعض الأطياف العراقية بالخطف والسرقة. فالاختفاء القسري في العراق موجود في كل المناطق، في ديالى، والأنبار، والموصل والموضوع ليس له أي علاقة بالحشد». ويصف المهندس ما يتهم به «الحشد» بأنه «ادعاءات»، لافتاً إلى أن «قيادة الحشد تتابع تلك القضايا بدقة من خلال جهاز الأمن»، ويبيد استعداده للتحقيق في تلك القضايا، متسائلاً: «من اختطفهم؟ الحشد؟ ضاعوا؟ فصيل؟ أنا مستعد للتحقيق في كل شيء، ومستعد أيضاً للمحاسبة». ويعيد المهندس طرح سؤاله: «نحن قضيتنا الإنسان، نقدم أرواحاً ودماءً، فكيف نرتكب جريمة؟ وليش نخطف؟ أصلاً قانوناً، نستطيع اعتقال أي شخص ونسلمه للقضاء، وإذا في حوادث جاهزون للتحقيق»، مضيفاً أنه «لم تسجل علينا حادثة واحدة إلى هذه اللحظة، لأننا لا نريد أن نعمل خارج القانون».

حضور مستشاري حزب الله إلى العراق هو بعلم الدولة وموافقتها

الاشتباكات الموجودة غرب الموصل، ولن نسمح بوقوع نزاع أو انتقام في المنطقة، ولن نكون طرفاً مع فلان ضد فلان، فالحشد يفترض أن يبقى قوة محايدة سليمة للجميع، قدر الإمكان».

يحدّد المهندس وجهة «الحشد» في نيسان 2018 موعد الانتخابات النيابية المقبلة، خصوصاً أن الحديث عن خوض «الحشد» للانتخابات بات يتصدر نقاشات الأروقة السياسية المغلقة. بحزم، يحسم القائد الموقف: «الحشد لن يذهب في اتجاه المنافسة في العملية السياسية، وإذا دخلنا في قائمة كحشد أصبحنا كأى طرفٍ سياسي»، مشدداً على أن «الحشد جهازٌ آمني - عسكري، إذ نعمل حالياً على دمج التشكيلات (التابعة للأحزاب والقوى السياسية) داخل الحشد، وفك ارتباطها عن فصائلها».

عن مغنية وبدر الدين

قد يكون السبب الأول لشبونة «الحشد» من قبل الإعلام الغربي عموماً، والخليجي خصوصاً، الدور الإيراني في تشكيله. لا ينكر المهندس ذلك، بل يعترف ويذهب حد «الافتخار والاعتزاز»، ف«لإيران دورٌ كبير في احتضان الشيعة، والسنة، والکرد إنان حكم النظام السابق»، خصوصاً أنها «أسهمت في تأسيس قواتنا الجهادية، وطورتها - أهمها منظمة بدر - فالحرس دمعنا، ودربنا»، وبعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين (نيسان 2003)، «ساندت إيران العراق بكل شيء، مادياً، ومالياً، وسياسياً». وفي حزيران 2014، «حينما لبي العراقيون نداء المرجعية، كان دور الحرس الثوري واضحاً في تدريب قواتنا».

علاقات المهندس تمتد إلى لبنان أيضاً. يستذكر الشهيد عماد مغنية ومصطفى بدر الدين، ف«علاقتي الشخصية معهما قديمة، ومع بقية الإخوة في المقاومة والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله»، كاشفاً أن «أولى الخلايا الجهادية للمعارضة المسلحة العراقية في عام 1982 كان قد دربها عماد ومصطفى، وقد دربا أيضاً أولى الخلايا للمقاومة ضد الاحتلال بعد 2003». ويصف المهندس مشاركة حزب الله ك«مستشارين في الحرب ضد داعش بالمهمة جداً، وقد قدموا شهداء وجرحى»، لافتاً إلى أن «نصرالله أرسل شباباً إلى هنا بعلم الدولة العراقية، وبموافقتها».

حماية حدود». ويصف المهندس الحضور الأجنبي - بمختلف مشاربه وأوانه - في البلاد بأنه «خط أحمر قائم بلون الدم»، ويشدّد على أن ذلك «يؤثر بالسيادة، فيما الحكومة والقوى السياسية تعتقد بأنه لا يؤثر»، داعياً إياهم إلى «إعادة النظر في هذا الموضوع». وأمام هذا المشهد، فإن إمكانية حدوث احتكاك أو اشتباك بين قوات «الحشد» والقوات الأميركية أمرٌ واردٌ جداً، ولا يستبعده المهندس، وذلك «إذا جرى التعدي على سيادة العراق»، لافتاً إلى أنه «حتى الآن لم يحدث ذلك، فقيادة العمليات المشتركة، التي تتواصل مع قيادة التحالف، لا تسمح بوقوع مثل هذا الاحتكاك».

لا للسياسة

ثلاثة أعوام على تأسيس «الحشد»، الذي يصفه المهندس بأنه «مشروع جهادي»، ف«الحشد ابن الفتوى، وأصله شعبي، وله إطاره القانوني، وهو هيئة الحشد». قضية «الحشد» الذي بات اليوم جزءاً من المؤسسة الأمنية. العسكرية المشتركة، بعد أن أقره البرلمان، لا يجب أن تُكتب لها فصولٌ سياسية: «الحشد ليس من المفروض أن يشتغل في السياسة، بل علينا أن نحمي العملية السياسية، ولا ندخل في تنافس سياسي، هذا خلط». نقاطع المهندس: «ماذا تعني بحماية العملية السياسية؟»، يجيب: «نحمي النظام البرلماني الاتحادي، وفقاً لما جاء به الدستور. ونحمي مؤسساتنا، ونظام الحكم، والناس، والأرض، ونحارب الإرهاب». مهمة «الحشد» لن تنحصر عند هذا الحد، بل يرى المهندس أن علينا واجب «المساعدة في فك الاشتباكات والتناقضات بين المكونات العراقية». فشيطن «الحشد» يمكن أن تجعل منه عامل فتنة، إلا أن المهندس يريده أن يمارس «دور فك



تجددت الاشتباكات في حجة النسيبة في مدينة درعا (الهاب)

«مع التركيز على تنفيذ مذكرة (مناطق خفض التوتر)، لتخفيف العنف وتحسين وصول المساعدات الإنسانية». ولفت بيان لوزارة الخارجية إلى أن الدبلوماسيين «بحثاً في كيفية توفير ظروف إعادة إعمار البنى الأساسية في البلاد، وعودة اللاجئين الطوعية، وتنظيم التسوية السياسية»، مضيفاً أنه نوقشت نتائج الجولة الأخيرة من محادثات جنيف.

(الأخبار)

أن نحل محل المفاوضات الرسمية»، وأن الأمم المتحدة «لا تسعى إلى صياغة دستور سوري جديد في جنيف... بل التمهيد للحظة سيقوم فيها السوريون بذلك». وأشار إلى أن «اتفاق (مناطق تخفيف التوتر)... كان واعداً وحقق تغييراً ملموساً»، مضيفاً أنه «يمكن أن يدعم محادثات جنيف التي بدورها يمكن أن تدعم محادثات أستانا». وأدان اعتداء تنظيم «داعش» على أحياء مدينة دير الزور وعلى قرية عقارب الصافية في منطقة السلمية. إلى ذلك، بحث نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، مع السفير السوري لدى موسكو رياض حداد، تطورات الوضع في سوريا

وفي الجنوب، عادت الاشتباكات للتجدد في حي المنشية في مدينة درعا، بالتوازي مع قصف متبادل بين الجيش والفصائل المسلحة في أحياء المدينة الجنوبية. وبينما تركّز القصف المدفعي والجوي للجيش أحياء درعا القديمة، استهدفت عدة قذائف صاروخية أحياء السحاري والضاحية والمساكن العسكرية وميسلون، التي يسيطر عليها الجيش، وأدت إلى إصابة خمسة مواطنين بجراح ووقوع أضرار مادية. وتضع الاشتباكات في المدينة المشمولة باتفاق «مناطق تخفيف التصعيد» أسئلة كثيرة عن مدى قدرته على الصمود في مجمل الميدان، ليجتج استكمال نشاط